دعواه اذا رتبها على ما سار رتبها شرعا وان كان المحل من متعلقات القطعة
التي يقام المعقم لها كما ذكر وتبع بينته بذلك وان استرسل السيل
كما ذكر فان صاحب القطعة التي يقام عليها المعقم لها يدفع عن نفسه
الضرر بما لا يضر جاره المذكور واحكام طريق الماء يمنع الضرر عنه
ولا يمنع ذلك ثبوت الاول لان الضرر لا يزال بالضرر وقد قال صلى
الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فلا يجب الحاكم صاحب الارض حيث
يقام المعقم لها الى ترك ما ثبت له اولا بحصول الضرر عليه اي صاحب
المعقم كما ذكرناه والله عز وجل اعلم

باب الحوالة

مسئلة في رجل احال لاخر بمال معلوم موجل الى اجل
معلوم وضمن للمحال له بما لم يسلم اليه من الدين المحال به فيسلم المحال
اكثر المال المحال به ثم ان المحتال باع على المحال عليه مبيعا وضمن ما بقي
من المال الاول المحال به الى ثمن المبيع وذكر بعد انقضاء الاجل في الدين
المحال به ثم يسلم من الدين من جملة المال شيئا وجزء من مجموع المال المحال به
وهل المحال له ان يطالب المحيل بما بقي من مجموع المال والحالة هذه
ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى ما لفظه ان العبرة في ذلك بقصد المدين
لانه اذ ري بقصده وبكيفية اداه كما صرحوا به فعلى هذا اذا قصد المحال بما اداه
ما بقي من المحال به او من المبيع فذاك وطالبه المحال له بغير الذي قصده
لانه الذي بقي له مما ذكر وليس له المطالبة بالذي قصده لبراءته منه بتسليمه
اليه مع قصد المذكور وليس للمحال له ان يطالب المحيل المذكور بما بقي
من ذلك ان كان الباقي من المبيع المذكور او بعضه وان صورة ما ذكر
لانه يلزم من الحوالة المذكورة تحويل احق الذي كان للمحال له على المحيل
المذكور الى ذمة المحال عليه لبراءة المحيل من دين المحال له بالحوالة وانتقال
ذلك الى ذمة المحال عليه وان كان الباقي من المحال به فله المطالبة به بسبب
الضمانة المذكورة انتهى جواب سيدي الوالد رحمه الله

تنبيه وقف على الجواب الفقيه العلامة كمال الدين موسى بن احمد الضجاعي رحمه الله تعالى
وارسل الى الوالد يورد فيها نعم بفرض حاكم الكورة ان من شرط المضمن ان يكون
معلوما والمضمن في السؤال انه لم يضمن الدين وانما ضمن ما لم يسلم من الدين
ومن تبعيضيه فما لم يسلم من الدين مجهول حال الضمان وان كان اصل
الدين معلوم والصورة ان الضمان قبل ان يسلم شيء كما لا يخفاكم والسلام

وفي كلام المذكور نوع اعتراض فرد عليه سيدي الوالد بما هو ظاهر ونتمة
الجواب وهي نحمدك اللهم ان شرح الصدور بقول العادل
العدول والهمت البيان والالهام للحجة والبرهان وحفظت من نصبه
من عبادك من المترصدين التاركين لاحسن المسالك هذا وقول
الفقيه المشار اليه والمضمن في السؤال ان لم يضمن الدين وانما ضمن ما لم
يسلم من الدين فيه نوع تهافت لان الدين كله في حال الضمان لم يسلم فهو
مضمن جميعه فصحيحا اولا قال لم يضمن الدين وثانيا قال ما لم يسلم من الدين
فاولى بقاء وثانيا انتبه على ما تصوره فكان الاولى ان يأتي بغير هذه
العبارة على ما اعتقده وقوله ومن تبعيضية غير صحيح بل هي بيانية
والدليل على ذلك ما قاله الامام الجليل بدر الدين الزركشي في كتاب تشنيف
المسامع بجمع الجوامع ولفظه ومن للتبيين نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فالاوثان كلها رجس فجيء بمن للتبيين ما بعدها جنس الذي قبلها وقوله
حصرا من سدس وقوله وعد الله الذين امنوا منكم اي الذين هم انتهى
لان الخطاب للمؤمنين فلا يتصور ان تكون تبعيضية وعلامتها اي البيانية
ان يصح وضع الذي مكانها لانه لو قيل اجتنبوا الرجس الذي هو وثن ويصح
او يصح ان تكون ما بعدها وصفا لما قبلها لصحة فاجتنبوا الرجس الوثني
وحمل منه صاحب الارهه قول سيبويه هذا باب علم
ما الكلم من العربية لان الكلام قد يكون عربيا وعجميا ومنا لمراد وهو
كانه قال الذي هو العربية وحكى الضميري من اصحابنا عن الشافعي
رضي الله عنه فيما لو قال له علي من هذا المال الف وكان المال كله الفا
انه اقرار بجميعه حملا على البيتين التي وكقاك مزيد واي مزيد نص
الامام صاحب المذهب رضي الله عنه وقال الامام زكريا في كتاب غاية
الوصول الى شرح لب الاصول ومن للتبيين بان يصح حل مدخولها
على المتيم فيها نحو ما نتسخ من اية فاجتنبوا الرجس من الاوثان وكان يقال
في الاولى ما ننسخه او في الثانية الرجس الاوثان انتهى وقال في بعض
شروح الكتابة لابن الحاجب واما التبيين فكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان ويعرف بان يجعل مكانها الذي ليستقيم المعنى لان المعنى
فاجتنبوا الرجس الذي هو وثن انتهى فعلى هذا جميعه يكون معنى قول
السائل وضمن للمحال له بما لم يسلم اليه من الدين المحال به اي ضمن للمحال له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)